

الديمقراطية الخضراء كآلية لتجاوز الظلم البيئي Green Democracy as a Mechanism for Overcoming Environmental Injustice.

بلعسل بنت نبي ياسمين^{1*}، عمروش الحسين²

¹ جامعة يحي فارس المدينة، مخبر السيادة والعودة (الجزائر)، belacel.yasmine@univ.medeo.dz

² جامعة يحي فارس المدينة، مخبر السيادة والعودة (الجزائر)، lsmlaw213@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/04/15 تاريخ القبول: 2024/03/27 تاريخ النشر: 2024/03/31

ملخص:

مع تزايد نمو الوعي البيئي بين المواطنين وتفاقم التدهور البيئي ومختلف الأزمات البيئية في جميع أنحاء العالم، أصبحت قضية عدم المساواة البيئية أو ما يعرف بالظلم البيئي من أكثر القضايا بروزا على الساحة الدولية، حيث اقترحت الوكالة الأوروبية لأول مرة في عام 2018م قائمة جرد لتعداد أوجه عدم المساواة البيئية في الاتحاد الأوروبي، ففكرة الديمقراطية الخضراء هي امتداد الاتجاه العالمي نحو الإصلاح التشاركي لعمليات الإدارة البيئية من خلال المشاركة وحق الوصول للمعلومات حسب ما جاءت به اتفاقية آرهوس لعام 1998م، حيث ظهرت العدالة البيئية كحركة منادية بحماية البيئة ومناهضة لمختلف الفروقات الفردية والاجتماعية وأشكال التمييز العنصري البيئي في أمريكا في ثمانينات القرن الماضي، وحتى يتحقق ذلك لابد من وجود مساواة بيئية تعتمد على العدالة والحوكمة البيئية كآليتين لتجاوز الظلم البيئي.

كلمات مفتاحية: التنظير الأخضر؛ عدم المساواة البيئية؛ التمييز العنصري؛ اتفاقية آرهوس.

Abstract:

With the increasing growth of environmental awareness among citizens and the exacerbation of environmental degradation and various environmental crises around the world, the issue of environmental inequality or what is known as environmental injustice has become one of the most prominent issues on the international scene. Environmental equality in the European Union, the idea of green democracy is an extension of the global trend towards participatory reform of environmental management processes

* المؤلف المرسل

through participation and the right of access to information , as stated in the agreement of 19 AD, where environment and against various individual and social differences and forms of environmental racial discrimination In America in the eighties of the last century, and for this to be achieved, environmental equality must depend on environmental justice and environmental governance as two mechanisms for overcoming environmental injustice.

Keywords: Green theorizing; environmental inequality; racism; Aarhus Agreement.

مقدمة:

بدأ الإحساس بتهديد البيئة الطبيعية وأثرها المدمرة منذ أوائل القرن الماضي، وقد سجلت البحوث عدة وقائع خلال تلك الفترة تشير إلى حجم هول الخسائر التي تصل إلى حد تهديد بقاء الإنسانية.

فالأزمة البيئية لم تستثني أحدا، فآثارها وتهديداتها موزعة بشكل غير متساو للغاية في كل بلد، إلا أن الفئات الاجتماعية الهشة الأكثر حرمانا التي تعيش في أكثر البيئات تدهورا هي المعرضة لهذه الأخطار بالدرجة الأولى خاصة تلك التي تعيش بالقرب من المطارات والمصانع الملوثة وبجانب مكبات النفايات...

لقد ظهرت الديمقراطية الخضراء كفكرة أساسية لتطوير نوع جديد من المواطنة قوامها المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات بشأن البيئة بالإضافة إلى الحصول على مختلف المعلومات البيئية باعتبارهم مواطنين فاعلين وإيجابيين في مجتمعاتهم.

الهدف من الموضوع:

- تهدف من خلال دراسة هذا الموضوع للوقوف على جملة من الأهداف أهمها:
- التعريف بالديمقراطية الخضراء وأهم أسسها.
- تبيان الظلم البيئي وأشكاله.
- التطرق إلى الديمقراطية الخضراء كآلية مساهمة في تحقيق الترشيد البيئي.
- التعرف على أهم استراتيجيات لتحقيق المساواة البيئية.

أهمية الموضوع: يعتبر موضوع الديمقراطية الخضراء كآلية لتجاوز الظلم البيئي من المواضيع الهامة التي حازت الاهتمام الدولي في مجال البيئة، وهذا من خلال توضيح العلاقة بين الديمقراطية والبيئة وتبيان الأسس التي تعتمد عليها الديمقراطية لتجاوز عدم المساواة البيئية بالمشاركة والحق في الحصول على المعلومات حسب اتفاقية آرهوس 1998م.

في ظل انتشار المشاكل ومختلف التجاوزات البيئية، وفي المقابل ظهور حركات بيئية تدعو لتجاوز الظلم البيئي تحقيقاً للمساواة البيئية، نطرح الإشكال التالي: إلى أي مدى ساهمت الديمقراطية الخضراء باعتبارها آلية مهمة لتجاوز الظلم البيئي؟

للإجابة عن هذه الإشكالية وتساؤلات أخرى، اعتمدنا في دراستنا على المنهج التقريري والتاريخي المناسبين لمثل هذه الدراسات لأجل تبيان مختلف النقاط المتعلقة بالديمقراطية الخضراء والعناصر المرتبطة بها.

1- بروز الحاجة إلى التنظير الأخضر

تعتبر المقاربة الخضراء نقلة نوعية هامة في مجال تحويل العلاقات الدولية حيث تحول الاهتمام الكلاسيكي لميدان العلاقات الدولية والذي ارتبط كثيراً بقضايا الحرب والسلام وحتى التعاون بين الدول في إطار التحليلات السابقة نحو الاهتمام بقضايا البيئة كالتغير المناخي وطبقة الأوزون، مشاكل البيئة كالتلوث والتصحر.

1-1 تعريف الديمقراطية الخضراء

الديمقراطية كلمة يونانية مركبة من Demos ومعناها الشعب و Kratos التي تعني السلطة أو الحكم، كانت مطبقة في بعض المدن اليونانية القديمة وفي روما، وتعود بجذورها إلى الفلاسفة الإغريق وخصوصاً أفلاطون وأرسطو.

فتعرف بأنها مجرد طريقة سياسية أو تنظيم تأسيسية لغرض الوصول إلى قرارات سياسية يحرز الأفراد عن طريقها سلطة التقرير بالوسائل التنافسية من أجل أصوات الشعب (الظاهري)، (2010).

والديمقراطية كما عرفها إبراهيم لنكون هي حكم الشعب، من قبل الشعب، ومن أجل الشعب (الشاهر، دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة، ط 01، 2017م). هذا التعريف الأكثر

شيوعا لمفهوم الديمقراطية كنظام للحكم، يعنى بأن الحكم يكون ديمقراطيا عندما يكون المحكومون هم الحكام، أو عندما يشترك أكبر عدد من المحكومين في ممارسة السلطة. بيد أن هذا التعريف لا يعبر بشكل دقيق عن الأنظمة السياسية التي سادت عالمنا، واعتنقت مفاهيم مختلفة للديمقراطية، نتيجة تفسيرات مختلفة لهذا المفهوم السياسي الذي يعتبر محور الفكر السياسي في العالم(الشاهر، الديمقراطية وتجلياتها - الأشكال التي ظهرت بها والأبعاد التي ذهبت إليها ، 2017).

إن فكرة الديمقراطية الخضراء أو الإيكولوجية أو البيئية هي في الواقع عنصر مهم في تطوير الديمقراطية، فهي تترجم ظهور شكل جديد من المواطنة هدفها الأساسي هو تحديد المشاركة في الشؤون العامة .

فالديمقراطية الخضراء البيئية هي جزء من حركة أوسع لتعميق الممارسة الديمقراطية، وهي امتداد الاتجاه العالمي نحو الإصلاح التشاركي لعمليات الإدارة البيئية، ويكون ذلك من خلال:

-الاعتراف بالشركاء البيئيين من خلال المنظمات البيئية غير الحكومية.

-تطوير الاستشارة والمشاركة في القرارات العامة.

-تعزيز الشرعية الديمقراطية للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، والتي تكون عن طريق

جمعية البرلمان والسلطات المحلية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

-دمج البيئة والتنمية المستدامة في حوكمة الشركات.

تتطلب الديمقراطية الإيكولوجية تحقيق مبدأ أساسي يتعلق بمشاركة كل من يحمّل تأثيره

بالمخاطر البيئية في صنع القرارات والسياسات التي تولد هذه المخاطر، وبالتالي تتحول الديمقراطية

الإيكولوجية من ديمقراطية المتضررين إلى ديمقراطية من أجل المتضررين على حد تعبير

إكيرسلي Democracy of the affected but rather a democracy for the affected

كما وتهدف الديمقراطية الإيكولوجية إلى تحويل دور الدولة من دور الفاعل الأناني الذي

يهدف لحماية أراضيه وتجاهل أو استبعاد احتياجات الأراضي الدول الأخرى إلى دور الوكيل

البيئي الديمقراطي العابر للحدود. وبهذا النوع من الديمقراطية يتطلب إجراءات ديمقراطية جديدة،

وأشكال جديدة للتمثيل السياسي والمشاركة، وسبل أكثر مرونة من العلاقات بين الدول

والشعوب.

1.1.1-أساس الديمقراطية الخضراء

تقوم الديمقراطية الخضراء أو البيئية على أساسين مهمين هما: الحق في المعلومات، والحق في المشاركة.

-الحق في الحصول على المعلومات(المادة 02 من اتفاقية آرهوس، 1998) : هي تلك المعلومات المرسله أو المستقبله فيما يتعلق بأي جانب من جوانب النظام الإيكولوجي، أو الموارد الطبيعية الموجوده فيه، أو بصورة أعم العوامل الخارجيه المحيطة بحياة الإنسان والمؤثره فيها(GEMET، 2021).

-المبادئ العامة لقانون حق الحصول على المعلومة

وضعت منظمة المادة 19(منظمة المادة 19 ، 1987)مجموعة من المعايير التي يجب أن تراعيها قوانين حق الحصول على المعلومات في أي دولة تتجه لإقرار القانون، وهي على النحو التالي(عرقوب، 2016):

-الكشف الأقصى عن المعلومات: يجب أن تسترشد تشريعات حق الحصول على المعلومات بمبدأ حد الكشف عن المعلومات ليكون القانون فعالا وذا أثر حقيقي.

-إلزامية نشر المعلومات: أن تكون الهيئات العامة ملزمة بنشر المعلومات الأساسية بموجب القانون.

-تعزيز سياسة الانفتاح: أن تقوم الجهات العامة بدور يسهم في تعزيز الانفتاح.

-تسهيل آليات الحصول على المعلومات: الابتعاد عند معالجة طلب المعلومات عن البيروقراطية، والإجابة على الطلب بسرعة ونزاهة، ويجب أن تتوفر مراجعة مستقلة لأي رفض.

2.1.1-الحق في المشاركة: تعد المشاركة في صنع القرار الركيزة الثانية لاتفاقية آرهوس

التي أتاحت فرص الحصول على المعلومات البيئية ومشاركة الجمهور في إتخاذ القرارات المؤثرة فيها، والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (هياجنة، 2012)، وقد اعتبرت المشاركة من أفضل الطرق للتعامل مع القضايا البيئية كونها تضمن مشاركة جميع المواطنين المعنيين(المبدأ 10 من إعلان ريو ، 1992).

وحقّي تتحقّق المشاركة وتظهر قدرة المواطن في اتخاذ القرار وتبرز مكانته، يجب أن تتضمن العناصر التالية (سليمان، 2019):

-التقبل : أي تقبل المواطن الدور أو الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها، والملائمة له في إطار فهم كامل بحيث يؤدي هذه الأدوار في ضوء المعايير المحددة لها.
التنفيذ: أي المشاركة المنفذة الفعالة الإيجابية والعمل مع الجماعة مسايرا ومنجرا في اهتمام وحرص ما تجمع عليه من سلوك في حدود إمكانات الفرد وقدراته.
التقييم: أي المشاركة التعميمية الناقدة المصححة والموجهة في نفس الوقت.

1-2 تعريف الظلم البيئي

أصل الظلم: وضع الشيء في غير موضعه (معجم مقاييس اللغة)، ومن أمثال العرب في الشبه: من أشبه أباه فما ظلم؛ قال الأصمعي: ما ظلم أي ما وضع الشبه في غير موضعه، وفي المثل: من استرعى الذئب فقد ظلم. يقال: لزموا الطريق فلم يظلموه أي لم يعدلوا عنه؛ ويقال: أخذ في طريق فما ظلم يمينا ولا شمالا.

والظلم: الجور ومجاوزة الحد. والميل عن القصد، والعرب تقول: لزم هذا الصوب ولا تظلم عنه أي لا تجر عنه. وقوله عز وجل: إن الشرك لظلم عظيم؛ يعني أن الله تعالى هو الخبي المميت الرزاق المنعم وحده لا شريك له، فإذا أشرك به غيره فذلك أعظم الظلم، لأنه جعل النعمة لغير ربها. يقال: ظلمه يظلمه ظلما وظلما ومظلمة، فالظلم مصدر حقيقي، والظلم الاسم يقوم مقام المصدر(لسان العرب).

فالظلم البيئي أو ما يعرف بعدم المساواة البيئية ويطلق عليه أحيانا بالتفاوت البيئي...، حيث أصبح هذا المصطلح يستخدم بشكل متزايد من قبل المجتمع المدني والسياسي نظرا للأزمات البيئية المتكررة التي أثرت بشكل عام على صحة الإنسان.

فعدم المساواة البيئية مفهوم جديد نسبيا، يوضح الاختلاف في الوصول إلى الموارد النادرة والقيمة واستخدامها وفقا للأفراد والفئات الاجتماعية('l'environment، 2018)

يعرف الظلم البيئي على أنه حالة تكون فيها الحسنات البيئية مثل الأرض النظيفة والهواء والماء، والسيئات كالأرض الملوثة...موزعة بشكل غير عادل في إطار عدم المساواة القائمة أصلا سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو العرفية أو حتى الوطنية. ظاهرة وضعه في الحديقة الخلفية للسود

(وهي الظاهرة المعروفة بالعدالة البيئية) هي مثال كلاسيكي مأخوذ من الولايات المتحدة الأمريكية، عن كيف يتم إلقاء النفايات السامة لأحد المجتمعات عند مجتمعات محرومة أصلاً، مضيفاً وعمقاً أنماط عدم المساواة القائمة، ولقد ألهمت هذه الظاهرة تشكيل " حركة عدالة بيئية " ذاتية الطابع في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي اكتسب المصطلح من خلالها الكثير من قوته الإبتدائية التي دفعته إلى مقدمة سياسات وقوانين البيئة(روس، 2015).

أما تعريف الظلم البيئي الإجرائي: فالعدالة البيئية الإجرائية موضوعها الإجراءات القانونية البيئية وفق الأصول أو بشكل أعم " الحوكمة "، إنها تتعلق بالقدرة على الوصول إلى المعلومات البيئية حول البيئة، والفرص للمشاركة في صنع السياسة البيئية والقرارات الإدارية، والقدرة على الوصول إلى المحاكم من أجل تسهيل إصدار أحكام قضائية عادلة في النزاعات(روس ب.، 2015).

1.2.1- أشكال الظلم البيئي

يمكن تسليط الضوء على أهم العمليات المسببة لأشكال عدم المساواة البيئية الناتجة عن الهياكل الاجتماعية والإقليمية والتاريخية والاقتصادية .

-**التعرض المتباين للتأثير البيئي:** كالتلوث والمخاطر، والكوارث الطبيعية وتغير المناخ...، على مختلف الأفراد وطبقات المجتمع، وقد ظهر الظلم البيئي في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة نشوء الوعي البيئي بقضايا البيئة في نهاية السبعينات من القرن الماضي، بناء على حالات ملموسة تظهر تطابقاً بين موقع البنى التحتية الصناعية شديدة التلوث وموقع السكان الأمريكيين من أصل إفريقي أو في الأصل أشد فقراً في أمريكا.

-**المساهمة غير المتكافئة في المشاكل البيئية:** بمعنى نقل الآثار التي أحدثتها البعض إلى الآخرين مثل التبادل غير المتكافئ بيئياً بين البلدان الفقيرة (مورد الموارد الخام ومستقبل النفايات أو المشاريع الملوثة) والبلدان الغنية (مقدمو الطلبات ومتلقو الدخل من معالجة وتسويق المنتجات من الموارد).

-**الوصول المتميز إلى الموارد البيئية:** في هذه الحالة يجب التمييز بين العديد من التكوينات منها: كإمكانية الوصول المختلفة إلى الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية كمياه

النظيفة والترية غير الملوثة والهواء النقي القابل للتنفس، مما يساعد في إنتاج الوظائف الحيوية بشكل أفضل كالغذاء الصحي والتدفئة النظيفة والإسكان، والتوزيع وإمكانية الوصول إلى المرافق البيئية وخدمات النظام البيئي التي تختلف باختلاف الأفراد والمجتمعات كفقر الوقود وصعوبة الوصول على المياه غير الملوثة .

-**الوصول المتمايز إلى المرافق البيئية:** وهي تلك الصفات الطبيعية أو التي ساهم الإنسان في تشكيلها، وهي مرتبطة بشكل عام بمساحة أو إقليم والتي تميزها عن المناطق الأخرى التي لا تمتلكها، فمثلا يتطلب الذهاب والاستمتاع بالمساحات الخضراء أو الغابة أو الأطراف المتطورة للنهر أو الساحل قدرا معينا من رأس المال الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، والسفر إلى هذه المناطق يولد تكاليف ويتطلب معرفة المنطقة وخصائصها الخاصة.

-**العدالة فيما يتعلق بالبيئة:** حيث انبثقت العدالة البيئية على عكس الحركات البيئية السابقة بأخذ الإنسان بعين الاعتبار، وكيف يتم تصميم الواجهة بين الطبيعة والأنشطة البشرية والنظم التقنية دون التسبب في تآكل التنوع البيولوجي والتوازنات الطبيعية ولا سيما المناخية، فأغلب حركات الإصحاح البيئي ومفهوم عدم المساواة البيئية هذه القضايا منذ البداية وحتى اليوم، حيث توجد فجوة بين العدالة الاجتماعية والعدالة البيئية.

2- الديمقراطية الخضراء كآلية لتحقيق التسيير الرشيد للبيئة

1.2- دور الديمقراطية الخضراء في تجاوز الظلم البيئي

تلعب الديمقراطية الخضراء دورا كبيرا في تحقيق المساواة البيئية متجاوزة بذلك مختلف التفاوتات البيئية، هذا من خلال العناصر التالية:

1.1.2- المشاركة العامة في السياسات البيئية

تقتزن الديمقراطية بالمساواة والمشاركة السياسية، فإن غياب المساواة عن الديمقراطية تجهض عملية الإصلاح السياسي والمساواة المطلوبة هي المساواة العادلة، فالديمقراطية الحقيقية لا تعرف التمييز بين الأشخاص وتقتضي المساواة أن تصبح القوانين عامة وأن تطبق على الجميع على أساس الكفاءة الشخصية لا على معايير المحاباة التقليدية، لذلك يتجه بعض الباحثين إلى اعتبار المساواة القيمة السياسية المناظرة للمدنية وأن السعي من أجلها ومن أجل تحقيقها هو جوهر سياسات الإصلاح(أحمد(2018 ,

فأصبح من الضروري أن نهتم بالمشاركة المجتمعية باعتبارها أحد ركائز المجتمع المدني، وأحد ثوابت تحقيق المواطنة الإيجابية النشطة والتي من خلالها يمكن للفرد المواطن أن يشترك بمختلف الأنشطة والمجالات الاجتماعية مع ضرورة محتملة لقدر من المسؤولية الاجتماعية سواء تطوعية أو غيرها.

وعلى الرغم من اختلاف الآراء حول ماهية المشاركة، فقد يعتبرها البعض هدف رئيسي، بينما يراها البعض الآخر مبدأ، فيما يراها البعض عملية، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية المشاركة وأنها أساسية ودعامة تقوم عليها طريقة تنظيم المجتمع وهي أساس الديمقراطية. تعرف المساواة على أنها التماثل بين الجميع في الحقوق والواجبات دون تمييز بسبب اللون، العرق، الدين أو الحالة الاجتماعية وتوافر معاملة متساوية لكل بني البشر، وإلغاء الفوارق الموجودة والتي تظهر بحكم الطبيعة(الطار، 2017).

إن المشاركة العامة في صنع القرار حسب اتفاقية آرهوس لعام 1998م (اتفاقية آرهوس، 1998) تتضمن إبلاغ الجمهور بجميع المشاريع ذات الصلة وأن تتاح لهم فرصة المشاركة في صنع القرارات وعملية التشريع، كما يمكن لصناع القرار الاستفادة من معارف وخبرات الجمهور، حيث تعتبر المساهمة فرصة ممتازة لتحسين جودة القرارات البيئية والنتائج وكذلك لضمان شرعية الإجراءات(لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، 2006).

فعدم المساواة في المشاركة في السياسات البيئية العامة، تشير إلى عدم المساواة في الوصول إلى تعريف السياسات البيئية وفقا للوضع الاجتماعي والسياسي، والسياسات التي تحدد جزئيا الظروف البيئية للأفراد والجماعات، ومن الأمثلة المعروفة على هذا النوع من عدم المساواة البيئية هو عدم التشاور مع السكان المحليين في اختيار المواقع التي يتم فيها تركيب المعدات السامة كالحارق مثلا(Jaurent، 2021).

وبالرجوع إلى النصوص القانونية الدولية المتعلقة بحق مشاركة المواطنين في المحافظة على البيئة نجد أنها اكتفت إلى الإشارة إلى توعية الأفراد والمجتمع بهدف حماية البيئة والمحيط وضرورة تنمية الوعي الإيكولوجي كمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية سنة 1972م (ديهية، 2016/2015، صفحة 106)، أما إعلان ريو دي جانيرو 1992م شجع على المشاركة في عمليات اتخاذ القرارات على المستوى الوطني مع ضرورة تقديم المعلومات البيئية التي تحوزها الإدارة للأشخاص

المعنيين دون ذكر كفاءات ممارسة هذه الآلية التشاورية ولا الوقت الذي تتم فيه الأمر نفسه بالنسبة للميثاق العالمي للطبيعة لسنة 1982م المتضمن إمكانية مساهمة الأفراد في صنع القرارات ذات الصلة المباشرة ببيئتهم. (زياد، 2010، صفحة 125)

تتعلق المعلومات البيئية بالقرارات الإدارية ذات التأثير على البيئة والمشروعات ذات الأنشطة السلبية على البيئة، والمعلومات الخاصة بالتشريعات القائمة في مجال البيئة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، والجهات المسؤولة عن تنفيذ تلك التشريعات ومدى التنسيق القائم بينها وتأثيره على فعالية إجراء حماية البيئة والمعلومات الخاصة بالخطط القومية لمواجهة الكوارث البيئية والمعلومات الخاصة بالدراسات والتحليل المتعلقة بوضع المقاييس والمستويات والتقويم البيئي، وكذلك حق الاطلاع على الوثائق الإدارية ذات الصلة (سلامة، 1996، صفحة 36).

فالمشاركة ترجمة حقيقية لممارسة الديمقراطية البيئية في المجتمع وخاصة المشاركة في اتخاذ القرارات.

القرارات البيئية:

القرارات البيئية وهي القدرة المختلفة للجمهور على التأثير في القرارات التي تؤثر على البيئة والتي تنتج عن قدرة مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار البيئي للسكان والأفراد مما يسمح لهم بالتعبير عن أنفسهم وإسماع أصواتهم والحصول على شرعيتهم كأصحاب المصلحة المعترف بهم. فهناك طرق مختلفة يمكن من خلالها لعب دور في اتخاذ القرارات البيئية، والتي تتمثل في:

- المشاركة في عملية التشاور المحلية حول استراتيجية المجتمع المستدام.

- المشاركة في التخطيط المحلي الخاص، حيث يتم توفير عملية التخطيط وتقييم الأثر البيئي شريطة وجود مصلحة كافية من أجل ذلك، وهذا ما يمكن من الطعن في قرار الهيئات العامة المتعلقة بالبيئة.

2.2- آليات تحقيق المساواة البيئية لتجاوز الظلم البيئي

1.2.2- العدالة البيئية كهدف أساسي لتحقيق المساواة البيئية

تعرف العدالة البيئية بأنها: إتخاذ الإجراءات القانونية للحيلولة دون نشوء بؤر للتلوث البيئي في المناطق التي تسكنها الطبقات الفقيرة. وبالمقابل يطرح الاستغلال اللامسؤول للبيئة عالميا ما يسميه المنظرون الحضري بالاعدالة البيئية Environmental Injustices ، والتي تنتج عن

انعدام الرقابة على الوكلاء الاجتماعيين الذين يعممون على تصدير الآثار السلبية لقراراتهم ومشاريعهم المضرة للبيئة ليتحملها أطراف أبرياء في الخارج في العالم الثالث.

فالعدالة البيئية هي حركة اجتماعية نشأت من الحاجة إلى ضمان بيئات صحية لجميع المجتمعات، ولهذا السبب تمت صياغة واعتماد 17 مبدأ من مبادئ العدالة البيئية من قبل المندوبين إلى القمة الوطنية الأولى للقيادة البيئية للأشخاص الملونين التي عقدت في أكتوبر 1991 في واشنطن العاصمة، ومنذ ذلك الحين كانت هذه المبادئ بمثابة حجر الزاوية للعدالة البيئية.

يطرح الجيل الجديد من المنظرين الخضر أمثال روين أكيرسلي (أكيرسلي) ما يسمى بالعدالة البيئية من أجل القضاء على الظلم البيئي وتحقيقا للمساواة البيئية، وهي تقوم على مجموعة من الشروط والأسس تم تحديدها في:

-الإعتراف الأخلاقي الموسع من قبل أفراد المجتمع بالمخاطر البيئية (جميع المواطنين، والشعوب، والأجيال المقبلة...)

-مشاركة المواطنين وممثلهم في الجماعات المحمية المعرضة لمخاطر في القرارات المتعلقة بالبيئة بما في ذلك وضع السياسات، والتشريع، وصنع المعاهدات، والإدارة...

-وضع استراتيجيات من أجل ضمان تقييم المخاطر في المجال البيئي.

-توزيع عادل للمخاطر البيئية التي تكون مقبولة من خلال قرارات تتخذ بطريقة ديمقراطية بين جميع الأطراف المتضررة.

-تعويض الأطراف التي تعاني من آثار المشاكل الإيكولوجية.

تظهر العدالة البيئية في نوعين من المناهج، من ناحية، الحركات المحلية والتنديد بحالات الظلم البيئي فيما يتعلق بالظروف البيئية، ومن ناحية ثانية المبادرات العالمية والسياسات العامة على المستوى الوطني بإدخال مفهوم التنمية المستدامة وحق الأجيال القادمة في التنمية وإدخال العدالة الاجتماعية وربطها بالبيئة (فيريت، 2009).

- تصاعد الحركات البيئية ضد الظلم البيئي

تظهر الحركات السياسية والاجتماعية المحلية والشعبية والسلمية في البلدان الغنية والنامية على حد سواء، فهم ينشطون بشكل غير متساو واعتمادا على مناطق العالم ولهم مطالب مختلفة، كما يربطون اهتمامات العدالة الاجتماعية بالمخاوف البيئية.

فقد ظهرت أول الحركات البيئية في أمريكا والتي تدعى العدالة البيئية في أوائل الثمانينات، وكانت على صلة وثيقة بحركات الحقوق المدنية، فهم يدينون التمييز العنصري والاجتماعي والبيئي (شافيس ، 1987) والمكاني ويصرون على أن القوانين والسياسات البيئية لم تطبق بشكل عادل على مجموعات سكانية مختلفة، وكان الأمر حينها مسألة محاربة بناء المصانع الملوثة وإنشاء مكبات للنفايات السامة في أحياء الطبقة العاملة التي يسكنها الأمريكيون الأفارقة.

ففي أعظم ديمقراطيات العالم يمكن للحركات الشبيهة بالعدالة البيئية أن تأخذ أشكال متنوعة للغاية، سواء من حيث الأشياء أو أشكال الاحتجاج، مثلا في جنوب إفريقيا توجد حركات محاكمة يونيون كارنايد في بوبال، وحركات منسقة مع المنظمات غير الحكومية، وجمعيات السكان في المدينة، أما البرازيل بالإضافة إلى مختلف الحركات الأصلية، توجد حركات لا أرض لها وأيضا حركة عمال الحقن...هدفها الأساسي هو حماية البيئة.

في البلدان الديمقراطية يتجاوز مفهوم العدالة البيئية البيئة المعيشية البسيطة والبيئة الحضرية والتركيز على الوصول إلى الموارد كالمياه والأراضي وموارد الغابات... كأساس اقتصادي من جهة ومن جهة ثانية كقيمة ثقافية وهوية.

أما خارج البلدان الديمقراطية، ظهرت العديد من الخلافات البيئية ما لم يتم تسييسها، حيث أنه يوجد في أفقر البلدان في العالم حالات الاستيلاء على الموارد وتدهور البيئة المعيشية، لكن الحركات البيئية المحلية المنددة بهذه الأوضاع تواجه صعوبة في إسماع صوتها مقابل الاستيلاء عليها من قبل المنظمات غير الحكومية الدولية(فيريت، 2009، مرجع سابق).

- الانتقال من المحلي إلى العالمي

للتأثير على السياسات العامة يجب على الحركات البيئية التي تدعي العدالة البيئية أن تحصل على انتقال من المستوى الوطني إلى العالمي بإدخال مفهوم التنمية المستدامة وحق الأجيال القادمة في التنمية وإدخال العدالة الاجتماعية وربطها بالبيئة، ويكون هذا إما عن طريق اتحادها

مع شبكات ومنظمات وطنية، أو عن طريق التسجيل في برامج المنظمات غير الحكومية العالمية الكبرى، التي بدورها تبحث عن أرضية لتعميم عملها ونضالاتها الرمزية، فمثلا من أجل صون المياه والمحافظة عليها تم دعم الكفاح ضد بناء سد سردار ساروفا على نهر نارمادا في الهند بقوة من قبل شبكة النهر البنك الدولي ، والذي يعمل أحيانا كحلقة وصل بين النشطاء المحليين والأوساط العلمية، لاسيما من خلال اللجنة العالمية للسدود(اللجنة العالمية للسدود ، 1997).

غير أن هذه مرحلة الانتقال من المحلي إلى العالمي لا تخلو من الغموض وسوء الفهم بينهما، ومن أهم هذه النقاط التي تعترضها نذكر :

-إنتاج تحالفات غير متجانسة من نوع جديد.

-تركيز الحملات الإعلامية على شخصيات رمزية.

-الإجراءات القانونية المختلفة المرفوعة ضد الشركات المسؤولة: والتي ما تكون غالبا ضد الشركات المتعددة الجنسيات الكبيرة أو ضد السلطات العامة في البلاد إذا كانت تستخدم هذه التجارب لأغراض غير بيئية مما يؤدي إلى اختلالات وظيفية متعددة في أي حال من الانتشار المتزايد للقضايا البيئية في جميع المجالات خاصة البيئية التي يكون تأثيرها ليس على المحلي فقط وإنما يمتد إلى حدود دول أخرى .

-المشاركة غير كافية، بل وتشكل ارتدادات بيئية غير محسوبة، بحيث تتم المشاركة على المستوى المحلي وأحيانا على المستوى الوطني، مما يعني في جوهرها تعزيز القضايا الاجتماعية المحلية على القضايا الاجتماعية العالمية.

-صعوبة استيعاب رؤية عالمية للقضايا، تتجاوز المصلحة الذاتية والمحلية، لذلك يجب على المشاركين في القرار قادرين على فصل أنفسهم عن مصالحهم، فيجب أن يراعوا المصلحة العامة من أجل سلامة البيئة، أي احترام معايير الشمولية والمساواة والعدل في الحق في بيئة سليمة للجميع.

-الحكومة البيئية كإستراتيجية لتحقيق المساواة البيئية

وفي ذات السياق طرح منظرو المقاربة الخضراء فكرة الحكومة البيئية القائمة على الاستخدام الأمثل للبيئة والطبيعة كموارد مشتركة من أجل خدمة الأجيال الحاضرة والقادمة.

تعرف الحوكمة البيئية على أنها: مجموعة الوظائف والمسؤوليات التي تهتم باتخاذ القرارات

التي تخص البيئة عن طريق الفواعل الحكومية وغير الحكومية (Barbier، 2013)

تأخذ الحوكمة البيئية ثلاثة أشكال

-الحوكمة البيئية العالمية: ويقصد بها تلك التقاليد والأعراف والمؤسسات الحكومية

وغير الحكومية التي تقوم بممارسات اجتماعية وسياسية واقتصادية لإدارة ومعالجة قضايا البيئة على المستوى العالمي (بوشيش، 2022، صفحة 106).

-الحوكمة البيئية الوطنية: وتشير إلى مجموع النظم والآليات والسياسات البيئية الموجودة

على الصعيد الوطني للدول، والتي تسعى إلى حماية البيئة وهذا لا يعني التحدث عن نموذج موحد وجاهز للحوكمة البيئية الوطنية، وإنما توجد مناهج وسياسات خاصة بكل دولة ومجتمع على حدى (مديحة، 2018، صفحة 40).

-الحوكمة البيئية المحلية: ونعني بها الانتقال من السياسات العامة إلى العمل العام،

وهي بهذا المعنى تجمع بين مبادرات السلطات العامة محليا ومبادرات الفاعلين الخاصين في مجال البيئة، فالحوكمة البيئية المحلية تعتمد على كل من الشبكة والتدفقات، ويقصد بالشبكة تكوين اتصال بين مختلف الجهات الفاعلة على المستوى المحلي مع التدفقات المتداولة في الشبكة (بوشيش، مرجع سابق، صفحة 105)

من أهم مقومات الحوكمة البيئية هي (غربي، 2018، صفحة 311):

-وضع أسس علمية لكل نشاط أو عمل.

-تبادل المعلومات حول النشاطات ومواجهة النتائج المترتبة عنها.

-إعداد سياسة بيئية تأخذ في الاعتبار تأثير النشاطات الاقتصادية على مجمل السياسة

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

-ترجمة السياسات البيئية في قواعد قانونية وتكليف مؤسسات لتنفيذها.

-رقابة نتائج السياسات البيئية بواسطة مؤسسات مكيفة لهذا الغرض.

-ربط كل الإجراءات أو التدابير التي تهدف إلى حماية البيئة بمختلف المؤسسات وادراجها

في سياق عام للمجتمع.

-رقابة حسن تنفيذ السياسات البيئية وحسن سير المؤسسات التنفيذية.

وعليه، تعد الحوكمة البيئية استراتيجية مهمة تهدف لإعادة النظر في دور مختلف الأطراف لصالح مقاربة تفاعل السلطة، حيث يعتبرها البعض وسيلة جاءت لمواصلة خدمة الليبرالية والمجتمعات باعتبارها تحد من دور الحكومات وتغير من دور ومسؤوليات الأطراف المكلفة تقليدياً بصياغة السياسات العامة وذلك بتدخل أطراف أخرى من المجتمع المدني والمبادرات المحلية.

الخاتمة

في الأخير، لقد تطرقنا إلى موضوع الديمقراطية الخضراء كآلية لتجاوز الظلم البيئي، حيث يعتبر هذا الموضوع من المواضيع الهامة المتعلقة بحماية البيئة باعتباره يندرج ضمن الحق في العدالة البيئية تحقيق المساواة البيئية، من خلال اعتماد أسس الديمقراطية الخضراء والمتمثلة في حق الحصول على المعلومة والحق في المشاركة في اتخاذ القرارات البيئية بحسب ما جاء في المادة 02 من اتفاقية آرهوس لعام 1998م.

- من جملة ما توصلنا إليه:

- الديمقراطية الخضراء هي جزء من حركة أوسع لتعميق الممارسة الديمقراطية، وهي امتداد الاتجاه العالمي نحو الإصلاح التشاركي لعمليات الإدارة البيئية.

- تعد المشاركة في صنع القرار الركيزة الثانية لاتفاقية آرهوس التي أتاحت فرص الحصول على المعلومات البيئية ومشاركة الجمهور في إتخاذ القرارات المؤثرة فيها، والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها.

- من أشكال الظلم البيئي التعرض المتباين للتأثير البيئي: كالتلوث والمخاطر، والكوارث

الطبيعية وتغير المناخ، والمساهمة غير المتكافئة في المشاكل البيئية مثلاً.

- المساواة هي التماثل بين الجميع في الحقوق والواجبات دون تمييز بسبب اللون، العرق،

الدين أو الحالة الاجتماعية وتوافر معاملة متساوية لكل بني البشر، وإلغاء الفوارق الموجودة والتي تظهر بحكم الطبيعة

-اتفاقية آرهوس لعام 1998مهي اتفاقية تابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، تمت صياغتها من قبل الحكومات بمشاركة منظمات غير حكومية، وقعت في 25 حزيران/ يونيو 1998، ودخلت حيز التنفيذ في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2001م. آرهوس، الدانماركية.

-المشاركة في التخطيط المحلي الخاص، حيث يتم توفير عملية التخطيط وتقييم الأثر البيئي شريطة وجود مصلحة كافية من أجل ذلك، وهذا ما يمكن من الطعن في قرار الهيئات العامة المتعلقة بالبيئة.

-وضع استراتيجيات من أجل ضمان تقييم المخاطر في المجال البيئي.

-توزيع عادل للمخاطر البيئية التي تكون مقبولة من خلال قرارات تتخذ بطريقة ديمقراطية بين جميع الأطراف المتضررة.

-صعوبة استيعاب رؤية عالمية للقضايا، تتجاوز المصلحة الذاتية والمحلية.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

- عبد الناصر زياد هياجنة. (2012). القانون البيئي-النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية، ط01. عمان، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- أحمد عبد الكريم سلامة. (1996). قانون البيئة الإسلامي مقارن بالقوانين الوضعية، ط01. القاهرة: دار النهضة العربية.
- لمى علي فرج الظاهري. (2010). الديمقراطية شبه المباشرة وتطبيق مظاهرها في بعض الدساتير المعاصرة، ط01. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية
- محمد حسين أبو عرقوب. (2016). جاهزية المؤسسات الإعلامية الفلسطينية لاستخدام قانون حق الحصول على المعلومات، ط 01، رام الله، فلسطين: سلسلة أبحاث وسياسات الإعلام-مركز تطوير الإعلام.

مقالات

- أحمد علي طلب-عمرو محمد سليمان. (// 03, 2019). فاعلية برنامج إرشادي في تنمية المسؤولية الاجتماعية وتعزيز قيم المواطنة لدى طلاب الجامعة. المجلة التربوية، سوهاج، العدد 01، صفحة 16.
- بخوش مديحة. (12, 2018). دور المواطنة البيئية في دعم الحوكمة البيئية العالمية- عرض لبعض النماذج العالمية. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد 02.
- بنجامين بونتين-فيتو دولوشيا-جيسوس جاميرو روس. (2015). الظلم البيئي في الأرض الفلسطينية المحتلة-القضايا والأفاق، ترجمة كارول خوري. الضفة الغربية فلسطين: مؤسسة الحق-القانون من أجل الإنسان.
- سارة عجرود-عزوز غربي. (07, 2018). الحوكمة البيئية-مقاربة مفاهيمية. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 13.
- شاهر إسماعيل الشاهر. (2017). الديمقراطية وتحدياتها -الأشكال التي ظهرت بها والأبعاد التي ذهبت إليها. برلين: المركز الديمقراطي العربي.
- شاهر إسماعيل الشاهر. (2017م). دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة، ط 01. برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي.
- محمد محمود العطار. (2017). دور الأسرة ورياض الأطفال في تنمية قيم المواطنة لدى الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة في المملكة العربية السعودية. مجلة الباحة للعلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 11، صفحة 46.
- عبد الجليل علي عباس-رفيق بوشيش. (01, 2022). الحوكمة البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة-دراسة مفاهيمية ونظرية، المجلد 01، العدد 01. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية.
- الرسائل الجامعية**
- ليلة زياد. (2010)، مشاركة المواطنين في حماية البيئة، مذكرة ماجستير. جامعة مولود معمري-تيزي وزو، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية.

-حمرون ديهية. (2016/2015). الإعلام البيئي والمشاركة في دعائم الحوكمة البيئية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن بيرة، بجاية، الجزائر.

القواميس

-لسان العرب. (بلا تاريخ).

-معجم مقاييس اللغة. (بلا تاريخ).

التقارير و الاتفاقيات

-اتفاقية آرهوس . (25 ,06 ,1998). اتفاقية تابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، تمت صياغتها من قبل الحكومات بمشاركة منظمات غير حكومية، وقعت في 25 حزيران/ يونيو 1998، ودخلت حيز التنفيذ في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2001م. آرهوس، الدانماركية.

-اللجنة العالمية للسدود. (04 ,1997). تأسست للبحث في الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية لتطوير السدود الكبيرة على المستوى العالم، تتألف من منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والجمعيات المهنية وممثل حكومي واحد.

-شافيس (1987). تم طرح مصطلح العنصرية البيئية لأول مرة في تقرير بعنوان النفايات السامة والعرق في الولايات المتحدة الأمريكية.

-Eloi laurent .(2021 ,04 16) .LES INEGALITES ENVIRONNEMENTALES EN EUROPE .The European Economy.

-Encyclopédie de l'environnement- .(2018) .Inégalités environnementales .

-GEMET - .(2021 ,12 06) .Environmental information,General Multilingual Environmental Thesaurus : www.eionet.europa.eu/gemet/concept/2851

-Rémi Barbier .(2013) .Démocratie Ecologique .Démocratie participation: www.dicopart.fr.

-المادة 02 من اتفاقية آرهوس. (1998).

-المبدأ 10 من إعلان ريو . (1992).

-حلا أحمد. (10, 2018). العمل التطوعي وتعزيز قيم المواطنة والمشاركة. تم الاسترداد

من المعهد المصري للدراسات: <https://eipss-eg.org>

-ديفيد بلانشون-صوفي مورو-إيفيت فيريت. (2009). فهم وبناء العدالة البيئية

إسبانيا. حوليات الجغرافيا.

-روبن أكيرسلي. (بلا تاريخ). رئيسة قسم العلوم السياسية في جامعة مالبورن بأستراليا،

درست القانون في أستراليا، كما درست في جامعة كامبريدج في بريطانيا. .

-لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا. (2006).

-منظمة المادة 19 (1987).